

الصكوك الإسلامية بتونس: خطوة على الدرب الصحيح

عليّ سعيد

تمر البلاد التونسية منذ سنوات عدّة بصعوبات مالية واقتصادية خانقة، وهو ما أثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولتحقيق التوازن المنشود، أبرمت الحكومات المتتالية عدة اتفاقيات للحصول على قروض دولية بفوائد مالية متفاوتة، بيد أن هذه المبالغ ظلت دون المطلوب نظرا لعدة عوامل متداخلة. أمام صعوبة تحقيق الموازنة المنشودة، كثر الحديث عن ضرورة إصدار صكوك سيادية لسدّ الحاجيات المتنامية، ورغم كل التجاذبات السياسية، تمكن المشرع التونسي من سنّ قانون للصكوك الإسلامية والذي منذ الموافقة عليه، عرف عدة قراءات، وككل قانون وضعي، أثار عدة انتقادات وطرح الكثير من التساؤلات. وكان إعلان السيد وزير المالية التونسي " خلال جلسة الاستماع إليه في مجلس نواب الشعب، أن ميزانية سنة ٢٠١٦ في حاجة إلى تمويل بـ ٦٦٠٠ مليون دينار، وسيتم توفير ٢٠٠٠ مليون دينار عبر التمويل الداخلي والبقية باعتماد التمويل الخارجي على غرار آلية الصكوك. سيتم من خلال آلية الصكوك رهن الملعب الأولمبي برادس، مع إمكانية استرجاع الدولة لملكيتها بفضل بنود تفصّل موعد إعادة شرائه وكلفة ذلك. " بمثابة الصدمة للعديد من السياسيين والمواطنين، حيث رأى البعض أن الحكومة التونسية تسير بهذا التوجه نحو " رهن البلاد " في حين رأى البعض أنها تسير نحو إصلاح الاقتصاد.

أولا: أهمية الصكوك الإسلامية

تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية¹، صكوك الاستثمار (وهي الصكوك الإسلامية)²، بأنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. وتعرف هذه الصكوك بصكوك الاستثمار تمييزا لها عن الأسهم وسندات القرض " خلال المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي سنة ١٩٦٧، ظهر اهتمام علماء الشريعة بإيجاد مصادر تمويلية مستمدة من الشريعة الإسلامية كبديل شرعي للسندات الربوية. وتعتبر الدراسة التي قدمها المرحوم د. سامي

1 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 2010

2 أطلقت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على الصكوك الإسلامية اسم صكوك الاستثمار تمييزا لها عن الأسهم وسندات القرض

حمود تحت عنوان "سندات المقارضة" ضمن إنشاء مشروع قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٧٨م، اللجنة الأولى لنشأة الصكوك الإسلامية. ومنذ هذا الحين والعلماء يسعون جاهدين لمزيد التعمق في الجوانب الشرعية والجوانب العملية لمراعاة المعايير الشرعية قدر المستطاع، هذا وتتجلى أهمية الصكوك من خلال عدة مؤشرات، ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

صيانة أمن وأمان وسيادة الدولة التي تنشأ فيها المشروعات التي تمول بالصكوك وحقوق الأجيال القادمة وفقا للقاعدة الشرعية "لا ضرر ولا ضرار".

التحرر من قيود الميزانية العمومية حيث تعتبر الصكوك بديلاً لوسائل الحصول على التمويل الأخرى مثل الاقتراض من مؤسسات أخرى أو زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة، وما ينطوي عليه كلاهما من قيود ومشكلات. تعمل الصكوك على تحويل الأصول غير السائلة (غير النقدية) إلى أصول سائلة في صورة نقدية يمكن للمنشأة توظيفها مرة أخرى مما يؤدي إلى توسيع حجم الأعمال. وهو ما يسمح برفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها.

تمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق الحكومية وتوفير التمويل اللازم للشركات، والمؤسسات المالية بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية في الدول الإسلامية لاستخدام الصكوك ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي بما يسهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.

القدرة على معالجة الأزمات المالية ومجابهتها لما تتميز به من خصوصيات: توفير السيولة، تمتين أخلاقيات الرقابة، إحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، الرفع من كفاءة الأسواق المالي، تمويل عجز الموازنة العامة والتحوط من المخاطرة.

أثبتت التجارب المقارنة أن الصكوك الإسلامية صانت أمن وأمان وسيادة الدولة التي تنشأ فيها المشروعات التي تمول بالصكوك وحقوق الأجيال القادمة ومكنت هذه الدول من تحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية.

ثانياً: تطور إصدار الصكوك الإسلامية

عرفت عدة دول عربية وغربية عمليات إصدار صكوك إسلامية نظراً لأهمية هذا التوجه في توفير السيولة وتجاوز الأزمات المالية، ومن بين عمليات الإصدار نذكر:

يحسب للمليزيا فضل الريادة في الإقدام على إقامة سوق نقدي إسلامي ووضع أول نظام إسلامي للمعاملات فيما بين البنوك موضع التنفيذ وذلك بعد الاستكمال التدريجي المخطط لعناصره الضرورية. وقد قامت الحكومة الماليزية بإصدار قانون الاستثمار الإسلامي حيث أجاز هذا القانون تأسيس المصارف الإسلامية. كما قام البنك المركزي

بإصدار صكوك التمويل الإسلامية وهي عبارة عن أدوات للاقتراض من القطاع الخاص. هذا وتواجه صكوك البنك المركزي الماليزية اعتراضات شرعية نظراً لقيام البنك بمنح مكافأة منتظمة على هذه الصكوك والذي يجعلها تقترب من أسلوب السندات التقليدية.

احتلت التجربة الإماراتية المرتبة الأولى عربياً وخليجياً والثانية عالمياً، وهو ما جعلها تلعب دوراً قيادياً إقليمياً في مجال صناعة الصيرفة الإسلامية، بلغ حجم الإصدارات حوالي ٤٣ مليار دولار لـ ٦٣ إصداراً أصدرته شركات ومؤسسات حكومية وغير حكومية في الفترة الممتدة ما بين (٢٠٠١-٢٠١٣)، وهو ما يناهز نسبة ٩٪ من القيمة الإجمالية العالمية لإصدارات الصكوك بحسب البلد.

أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة قراراً يقضى بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي هي شعار النظام الرأسمالي، وسمحت نفس الهيئة للمؤسسات والمتعاملين بالتعامل بالصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية.

أبرزت الأزمة المالية العالمية شحاً كبيراً في الموارد المالية لتمويل الحكومات، فكان توجه الأنظار نحو الصكوك الإسلامية بوصفها فرصة هامة يمكن من خلالها توفير السيولة اللازمة وسد فجوة العجز الذي يتزايد بمعدل نمو متسارع من سنة إلى أخرى، وفي هذا المجال تمكنت السودان من خفض عجز الموازنة من ٦٪ إلى فائض بنسبة ٦٪ نتيجة لاستخدام الصكوك في امتصاص السيولة الزائدة. كما اتجهت الحكومة البريطانية إلى إصدار صكوك إسلامية للحصول على تمويل للخزينة البريطانية من السوق المالية الإسلامية، وكذلك حذت فرنسا الخطى من أجل اللحاق ببريطانيا¹.

ثالثاً: التجربة التونسية في إصدار الصكوك الإسلامية

سعى المشرع التونسي إلى سنّ قانون يتعلق بالصكوك الإسلامية ومنذ المصادقة على هذا القانون، كثرت القراءات والتجاذبات وهو ما أثار الكثير من الجدل السياسي والإعلامي وفي الوقت الذي ينتظر فيه عامة المواطنين الانطلاق الفعلي في إصدار الصكوك التونسية بين متفائل ومتشائم، وبين موافق ورافض، وبين محايد وغير محايد. وفي الوقت الذي تناقلت فيه بعض وسائل الإعلام اعتزام الحكومة التونسية رهن ملعب رادس ورهن مؤسسات ومنشآت أخرى واستضافة محللين ومختصين أكدوا أن القانون الحالي يحتاج لتنقيحات وأكثر ضمانات، أطل الدكتور عزالدين خوجة بخبر يتعلق بإصدار مصرف الزيتونة الإسلامي لصكوك إسلامية وأن حصيلة الاكتتاب بلغت ٤٠ مليون دينار تونسي مقسمة على ٤٠٠ ألف شهادة بقيمة ١٠٠ دينار تونسي للشهادة الواحدة، وهو ما اعتبره

¹ المجلس العالمي للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

العديد نجاحا جديدا للمالية الإسلامية بتونس، واعتبره البعض الآخر متاهة جديدة تهدد الاقتصاد التونسي وتمس من استقرار البلاد.

يعرف القانون التونسي الحالي عدة نقائص، ومن بين هذه النقائص، النقطة المحورية التي طرحها الدكتور عبد الباري مشعل حيث قال: "وهنا أقترح على المشرع التونسي استحداث اجتماع لحملة الصكوك باسم «الجمعية العمومية لحملة الصكوك» كما هو الحال في اجتماع جمعية حملة الوحدات في الصناديق الاستثمارية أو حملة الأسهم في الشركات المساهمة العامة." كما عرفت أول المساعي لإصدار الصكوك السيادية عبر تصكيك ملعب رادس، عدة صعوبات داخلية وخارجية وهو ما أفضى إلى تعطل عملية التصكيك.

إن ما تحتاجه الحكومة التونسية بالأساس هو خلق هدنة اجتماعية لتجاوز التجاذبات السياسية وذلك لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وهو ما سيمكن من الانطلاق الفعلي في الإصلاحات الشاملة، ومن بين أنواع الصكوك الإسلامية والتي يمكن إصدارها وتحقيق عدة أهداف على درب الانتعاش الاقتصادي:

نوع الصك	صكوك السلم	صكوك الاستصناع	صكوك الإجارة
الهدف من الصك	تحصيل رأس مال السلم	تمويل تصنيع سلعة	بيع العين المؤجرة
مصدر الصك	البائع لسلعة السلم	الصانع(البائع)	بائع عين مؤجرة أو عين موعود باستجارها
المكتتب في الصك	المشتررون للسلعة	المشتررون للعين المراد صنعها	مشتررون لها
حصيلة الاكتاب	ثمن شراء السلعة (رأس مال السلم)	تكلفة المصنوع	ثمن الشراء
ملكية حامل الصك	سلعة السلم	العين المصنوعة	الموجودات على الشيوخ بغنمها وغرمها وذلك على أساس المشاركة فيما بينهم

Source: IIFM SUKUK Database

يمكن استغلال صكوك السلم لبيع منتجات مختلفة ك: القمح، الزيتون، الفسفاط، النفط وغير ذلك من المنتجات المعدة للتصدير، صكوك السلم هي عبارة عن سندات قصيرة الأجل تعبر عن عملية استثمارية أطرافها الحكومة (بائع السلعة أو الأصل فسفاط، نفط، غاز، كهرباء) والمشتري بصيغة السلم (شركة وساطة أو بنك أو من تتفق معه الحكومة) وذلك بصفته مديراً لمحفظة صكوك السلم، ومشتري أو حاملي الصكوك حيث تقوم المحفظة باستيفاء قيمة الصكوك من المشتريين ودفع ثمن السلعة الآن للحكومة واستلام السلعة أو قيمتها لاحقاً.

يمكن استغلال صكوك الاستصناع لاستصناع البنية التحتية من مستشفيات، جامعات، طرقات وطرق سيارات، جسور، أودية وغير ذلك، والحاجيات الوطنية من قطارات، طائرات، حافلات وغير ذلك دون الحاجة للاقتراض من الخارج، وتعتبر صكوك الاستصناع آلية قائمة على اتفاق بين طرفين حيث يقوم الطرف الأول بالتعاقد مع الطرف

الثاني لاستصناع منتجات أو بناء مشاريع عمرانية (الجسور، الطرقات، إنشاء محطات كهربائية، تحلية مياه، إلخ) بحيث يسدد الطرف الأول المبلغ المحدد في العقد فور إنتاج السلع أو إنجاز المشروع أو في تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه، وعادة ما يقوم الطرف الثاني بالتعاقد من جانبه مع المصانع أو شركات المقاولات المختصة لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة من قبل الطرف الأول. وفي حالة الاتفاق على سداد قيمة المشروع في تاريخ لاحق أو على أقساط، فإن قيمة العقد تكون أعلى بالنظر إلى تأجيل عملية السداد.

تتمتع معظم صور صكوك الإجارة بدرجة عالية من الاستقرار والثبات في العائد، وبدرجة أيضا من العلم المسبق بمقدار العائد عند شراء الصك (وهو ما يوفر ضمانات للدولة ولحملة الصكوك) ويعتبر استخدام صكوك الإجارة وسيلة لرفع عبء عن الدولة للاستغناء عن تخصيص موارد ضخمة لبناء وتمويل المشروعات الكبرى. ويمكن مثلا أن يتم تمويل بناء مركب رياضي وتأجييره للدولة وهذا يمثل تأجييراً للأعيان الرأسمالية المعمرة. ويمكن وفقاً لترتيبات أخرى، أن يتم تأجير المركب الرياضي وهو في حالة التشغيل (المركب الرياضي برادس مثلا)، أي أن الدولة تستأجر المركب لتستغله الفرق والمنتخبات الوطنية في مختلف الاختصاصات وتدفع مقابل ذلك إيجاراً ثابتاً وهذا الإيراد يستخدم في تغطية مختلف المصاريف التشغيلية والصيانة ويوزع الصافي على الملاك وهم حملة صكوك التأجير.

تعمل الصكوك الإسلامية كما هو معلوم على تحويل الأصول غير السائلة (غير النقدية) إلى أصول سائلة في صورة نقدية يمكن للمنشأة توظيفها مرة أخرى مما يؤدي إلى توسيع حجم الأعمال. وهو ما يسمح برفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها وهذا التمشي لا يشكل أي تهديد للسيادة الوطنية كلما كانت هناك عملية إصدار تراعي مختلف الجوانب الإجرائية، ولعل قيام الحكومة البريطانية عند اقتراضها بنظام الصكوك الإسلامية بعرض مبنى برلمانها الذي يمثل السيادة العليا كقيمة لتلك الصكوك خير دليل على أهمية هذا التمشي، كما عرضت لكسمبورغ مبانيها الحكومية كقيمة تؤكد قدرتها على تسديد الدين فيما عرضت فرنسا القصور التي لها قيمة تاريخية. وبالتالي فالمشكل الأساسي الذي يعترض الإصلاحات الاقتصادية بتونس، هو تعديل القانون الحالي بما يتماشى مع المعايير الشرعية وإيجاد هدنة اجتماعية لتجاوز التجاذبات السياسية. فالمالية الإسلامية غدت أحد الركائز الأساسية في عدة بلدان عربية وغربية ووفرت بفضل تنوع منتجاتها، عدة حلول ومكنت من تحقيق الانتعاش الاقتصادي ومن توفير التمويلات الضرورية للبرامج التنموية. وفي الأخير وجب التأكيد على أن الصكوك الإسلامية هي وسيلة لإصلاح الاقتصاد وليس لرهن البلاد كما يصوره بعض "المحللين".

في هذا الصدد أصدرنا كتاب "الصكوك الإسلامية" وهو عمل جماعي جمع الباحث علي سعيد والأستاذ رضوان سليطي والأستاذة هاجر الشرمي من تونس. وتم اعتماد أسلوب البساطة في التعبير والعمق في التحليل لتقديم مادة مترابطة وسلسلة تتناول بالدرس جملة من النقاط أبرزها:

- تقديم قراءة معمقة في قانون الصكوك التونسي.

- تقديم قراءة في قضية رهن ملعب رادس .
 - تقديم قراءة معمقة في صكوك مصرف الزيتونة .
 - التعريف بجل ما يتعلق بالصكوك الإسلامية .
 - إبراز دور الصكوك الإسلامية في المحافظة على السيادة الوطنية وتحقيق البرامج الاقتصادية والتنموية .
 - التعريف بمختلف أنواع الصكوك الإسلامية والصكوك السيادية : رسوم بيانية وجداول توضيحية .
- ومن بين أنواع الصكوك التي تم تناولها ضمن الكتاب : الصكوك الوقفية، صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك الإجارة، صكوك المرابحة، صكوك السلم، صكوك الاستصناع، صكوك المغارسة، صكوك المساقاة، صكوك المزارعة تقديم فكرة عن التجارب المقارنة وعن تطور إصدار الصكوك .